TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD(XI)/PC/5
10 March 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر

موجز جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص

جنيف، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

١- قال **رئيس اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر** إن اللجنة التحضيرية قد أحاطت علماً بالاهتمامات والشواغل التي أعرب عنها المجتمع المدني في جلسة الاستماع التي عُقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ونظرت في عدة توصيات مقدمة من المجتمع المدني. وقد اتفقت الدول الأعضاء على أن للمجتمع المدني كل الحرية في إبداء التعليقات على النص التفاوضي السابق للدورة الذي أعده الرئيس، وعلى عقد جلسة استماع إضافية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وشجّع رئيس اللجنة التحضيرية المشتركين على تقديم توصيات ملموسة.

الموضوع الفرعي الأول: استراتيجيات التنمية في إطار اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

الكلمات

٢- قال **السيد هو ديبينغ، نائب رئيس الجمعية الصينية لترويج برنامج غوانجاي والأمين العام للجمعية**، إن منظمته تشارك في تنفيذ مشاريع تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر، بالاشتراك مع القطاع الخاص الصيني في المناطق الفقيرة في وسط وغرب الصين.

٣- وأضاف قائلاً إنه في حين أفضت عملية العولمة إلى إتاحة فرص لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، لم يتم إيلاء قدر كاف من الاهتمام لتوطين الصناعات في البلدان النامية. وقال إنه ينبغي للبلدان النامية أن

تدعم الصناعات المحلية الناشئة وأن تعزِّز عملية توطين تلك الصناعات التي تتمتع بمزايا نسبية. كما ينبغي للبلدان النامية أن تنشئ سوقاً محلية موحدة من أجل إتاحة النهوض بعمليات تنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة. ومن المهم أيضاً تهيئة مناخ ملائم للاستثمار من خلال التبادل الكامل والمفتوح للأفكار مع المستهلكين والقطاع الخاص ومعاهد البحوث الصناعية والخبراء ووسائط الإعلام.

٤- وتابع قائلاً إنه ينبغي لمديري الأعمال أن يأخذوا في اعتبارهم، لدى إعداد استراتيجيات أعمالهم التجارية، التنمية الطويلة الأجل للمجتمعات المحلية التي يعملون فيها وذلك من خلال انتهاج سياسات مستدامة في مجالات البيئة والعمالة والقوى العاملة. وفي عدد من الحالات، تمكّنت الشركات المتعددة الجنسيات، باعتماد استراتيجيات محلية ناجحة لمنح حقوق التمثيل والامتياز، من جني مكاسب كبيرة؛ وفي الوقت نفسه، فإن المجتمعات المحلية التي تعمل فيها هذه الشركات قد استفادت من عملياتها أيضاً.

٥- وفي الختام، قال إنه ينبغي للأونكتاد أن ينشئ آلية لإتاحة تقاسم الخبرات فيما يتصل بتعزيز توطين الصناعات في السياق الإجمالي لعملية العولمة. ومن شأن مثل هذا التقاسم للمعلومات بين المستهلكين والخبراء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام أن يكفل التنمية المشتركة التي تعود بالفائدة على الجميع في سياق عملية العولمة بدلاً من تزايد التهميش.

٦- وتساءل **السيد رامون كاردونا، نائب الأمين العام للاتحاد العالمي لنقابات العمال**، كيف يمكن بناء استراتيجيات التنمية إذا كانت عملية العولمة الراهنة ذات التوجهات الليبيرالية الجديدة والتي تنطوي على تركُّز هائل للملكية تحول دون إمكانية الاستفادة، على أساس منصف، من فوائد النمو الاقتصادي. كما تساءل كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة في سياق التدفق الحر لرؤوس الأموال، والانفتاح دون قيود على الواردات من السلع ورأس المال، وإفلاس الصناعات الوطنية، والتحول نحو الدولار ("الدولرة")، أو أسعار صرف العملات المبالَغ في قيمتها، وتركُّز الصادرات في قطاع السلع الأساسية التي تسير أسعارها في اتجاه الانخفاض، مما يفضي إلى تزايد البطالة وتحوُّل اليد العاملة نحو القطاع غير الرسمي، وانخفاض مستويات المعيشة، وتزايد التدهور في الملاءة المالية على المستوى الوطني.

٧- وأضاف قائلاً إن هناك معارضة لتحرير القطاعات الزراعية من قِبَل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بينما يُفرَض على البلدان النامية في الوقت نفسه الانفتاح المالي أمام أرباح المضاربة. وقد أفضت عملية الانفتاح غير المتكافئ هذه إلى مزيد من الإلغاء للضوابط التنظيمية للاقتصاد وإلى ضعف الدولة، مما يؤدي إلى تزايد التفاوتات بين الأغنياء والفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، وتقلُّص فرص العمل المتاحة التي تؤمِّن حياة كريمة. ونتيجة ذلك هي أن الإنسانية قد وصلت إلى مرحلة حرجة تنطوي على مخاطر جسيمة حيث باتت القلّة تسيطر على ثروات هائلة بينما لا تستطيع الجماهير الفقيرة أن تؤمِّن بقاءها إلا بالكاد.

٨- وتابع قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد، في إطار ما يضطلع به من أنشطة، أن يشجِّع قيام نظام للتجارة الدولية يستند إلى قواعد واضحة وعادلة ومنصفة؛ وأن يُدخِل إصلاحات على النظام المالي الدولي من أجل الحد من أنشطة

المضـــاربة؛ وأن يتـــيح زيادة إمكانيات حصول البلدان الفقيرة على التكنولوجيات الجديدة؛ وأن يجد حلاً دائماً وعـــادلاً لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية لكي تتمكن من تحقيق التنمية؛ وأن يشجِّع المحافظة على سلامة البيئة، وحماية العمل الذي يوفِّر سبل العيش الكريم، والحد من الفقر من خلال سياسات التنمية المستدامة.

٩- وقـــال **السيد جوه شيين ين، شبكة العالم الثالث**، إن من المسائل البالغة الأهمية في سياق الأونكتاد الحادي عشر ما يتمثل في الخوف من حدوث تغيُّر في الولاية الأصلية للأونكتاد. فالنص التفاوضي الذي أُعِدَّ للأونكتاد الحادي عشر يدلّ على وجود محاولات من قِبَل بعض البلدان الأعضاء من أجل جعل دور الأونكتاد يقتصر على التعاون التقني والحد من استقلاليته. وأضاف قائلاً إن هذه العملية ليست جديدة، إذ ما برح دور الأونكتاد يتراجع فيما يتصل بعدة قضـــايا منها مثلاً قضية السلع الأساسية. وأشار إلى أن الأونكتاد الحادي عشر يمكن أن يتيح فرصة طيبة لعكس هذا الاتجاه التنازلي ولإعادة تأكيد الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الأونكتاد في المناقشات الدولية المتعلقة بالتنمية.

١٠- وقالت **السيدة نيكولا بولارد، نائبة مدير منظمة التركيز على الجنوب العالمي (FOCUS)**، إن المنتدى الاجـــتماعي العـــالمي الرابع الذي عُقِد في مومباي (الهند) قد حدّد عدداً من العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية البشـــرية والاجتماعـــية. وأشارت في هذا الصدد إلى حدوث صحوة ملموسة في الاعتراف بالحاجة إلى التصدي للآثـــار الجانبـــية لعملية العولمة، والأزمة العميقة للعمل المتعدد الأطراف (كما يتجلى من انهيار اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانكون)، وتعاظُم المقاومة للسياسات الليبيرالية الجديدة، وبخاصة في قطاع الزراعة، ووجـــود فجوة على صعيد الديمقراطية لا يمكن سدّها من خلال آليات السوق وحدها. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة مـــتزايدة إلى عملية تنمية محورها الناس، بما في ذلك وضع قواعد تجارية جديدة، وإنشاء إطار للاستثمار الأجنبي المباشِر، وإلغاء الديون، وانتهاج سياسات اقتصادية وطنية تهدف إلى تحسين قدرات الإنتاج المحلية.

١١- وفي هذا السياق، قالت إن التزام الأونكتاد بالوفاء بولايته الأصلية يتطلب تحسين طرق العمل في ما يتعلق بتشجيع إلغاء الديون، وتعزيز الأمن الغذائي، وبناء قدرات الإنتاج المحلية، وإدماج المعايير الإنسانية الأساسية في صلب الاتفاقات الدولية.

١٢- ولاحظ **السيد برنار جيربيه، الأستاذ في جامعة بيير منديز فرانس**، وجود عدد من الاحتياجات الملحة للتنمـــية الاقتصـــادية: التكنولوجيا اللازمة لزيادة إنتاجية العمال؛ وانتهاج سياسات متكاملة لتحقيق النمو على المســـتوى الوطني؛ وتنفيذ عملية انتقائية للانفتاح والاندماج تركِّز على تحقيق المنفعة المتبادلة؛ وتطوير المؤسسات المناسبة لبلوغ هذه الأهداف. وأضاف قائلاً إن أية استراتيجية إنمائية ناجحة ينبغي أن تركِّز على بناء القدرات في البلدان النامية. ومن أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لأشد البلدان فقراً، يلزم توفُّر إطار عالمي لدعم تلك البلدان الـــتي لا توجد فيها موارد سياسية أو اقتصادية محلية كافية لتأمين المستويات الأساسية من البنى التحتية والمحافظة عليها. ولذلك فإن ثمة حاجة إلى "دفعة قوية" حديثة بمؤازرة من المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات المحلية. فـــتطوير البنى التحتية لا يتيح زيادة الفرص التصديرية فحسب بل وفرص الاستيراد أيضاً، مما يفضي إلى تناقص التصادم في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف وتزايد تحقيق المنافع المتبادَلة لعملية التحرير التي تركِّز على توليد

الثروة وفرص العمل. وفي الختام، قال إن ثمة حاجة للتعاون الإقليمي الذي يتيح إجراء تقييم واقعي للاحتياجات والقدرات والتنفيذ التدريجي للمشاريع المشتركة. ومن شأن اتخاذ مبادرات إقليمية كبيرة أن يتيح تحقيق المزيد من التخفيض لمستويات الفقر، وأن يوفِّر فرصاً جديدة لمنظِّمي المشاريع المحليين لتحقيق الأرباح، وأن يوفِّر للسكان المعنيين المزيد من الأمن الاجتماعي.

١٣- ولاحظ **السيد جورجي إدواردو سافيدرا دورانيو، المدير العام للرابطة البرازيلية للمنظمات غير الحكومية،** أنه في أعقاب ما نشأ عن النظام الليبيرالي الجديد من تفاؤل بعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت مجموعة متتالية من الأزمات والتراعات التي أفضت إلى عملية إعادة تقييم بالغة الأهمية وتطلَّبت إرساء إطار جديد للإدارة الدولية يوفر المزيد من الفرص للبلدان النامية لكي تضع سياسات إنمائية فعالة خاصة بها. ولاحظ الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في عدد من المؤتمرات التي تناولت مواضيع محددة خلال "الدورة الاجتماعية" التي شهدتها فترة التسعينات من القرن الماضي، فضلاً عن الجهود الحديثة للمجتمع المدني والحكومات من أجل ترويج المبادئ الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان ومعالجة الاختلالات الهيكلية على المستويين الوطني والعالمي. ودعا الأونكتاد إلى تشجيع إزالة القيود الخارجية من أجل تمكين البلدان النامية من تحديد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية فعالة وإيجاد بدائل لفرضيات التحرير التي أخذت تشكل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، ولا سيما في قطاع الزراعة.

المناقشة

١٤- رحب العديد من المشتركين بهذه الفرصة السانحة لإجراء حوار بين المجتمع المدني والحكومات. ورأوا أنه ينبغي لهذا الحوار أن يهدف إلى التوصل إلى لغة مشتركة في مجال السياسة العامة ليصبح بالتالي نقطة انطلاق لفتح آفاق جديدة أمام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وكان هناك انتقاد لأية إشارة إلى وجود استعداد متصوَّر لدى بعض البلدان لإعادة التفاوض حول دور الأونكتاد وولايته باعتبارها إشارات غير مناسبة أو مبالغاً فيها.

١٥- وفي سياق المناقشة التي جرت، قُدِّمت عدة مقترحات في ما يتعلق بالدور المقبل للأونكتاد. وقيل إنه ينبغي للأونكتاد أن يُثبت أن التنمية المستدامة هي هدف لجميع البلدان، النامية منها والمتقدمة؛ وينبغي للأونكتاد أن يحترم مختلف طرق تنظيم النشاط الاقتصادي وأن ينسِّق هذه الطرق ويدمجها جميعاً في إطار النظام التجاري العالمي بدلاً من التقيد بنموذج وحيد؛ وينبغي للأونكتاد أن يشجِّع التحوُّل عن النموذج التجاري الحالي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ذلك لأن النساء سوف يشكلن أغلبية السكان، فضلاً عن التحوُّل عن اعتبار النساء فئة ضعيفة نحو اعتبارهن مشاركات فاعلات في الأسواق العالمية؛ وينبغي للأونكتاد أن يُسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك على نطاق العالم وفي إنشاء أسواق تتميز بالشفافية في البلدان النامية - ذلك أن أنشطته قد شدّدت حتى الآن على جانب العرض، ولكن جانب الطلب يتسم بأهمية حاسمة أيضاً بالنسبة للتنمية؛ وينبغي للأونكتاد أن يعمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين فيما يتعلق بمسألة أسعار السلع الزراعية، وهي مسألة لم يرد لها ذكر في النص التفاوضي السابق للمؤتمر (TD(XI)/PC/3)؛ وينبغي للأونكتاد أن يخرج من دورته الحادية عشرة بولاية موسّعة لا مقلّصة، ولا سيما بالتزام قوي بالعمل على معالجة مسألة أسعار السلع الزراعية.

الموضوع الفرعي الثاني: بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي

الكلمات

١٦- شدّد **السيد طلال أبو غزالة، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في مؤسسة طلال أبو غزالة، ونائب رئيس فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة**، على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها التعليم في مجال بناء القدرات، ودعا الأونكتاد إلى النظر في زيادة التشديد على التعليم في النص التفاوضي السابق للمؤتمر أو إدراج التعليم كموضوع مستقل. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً رائداً في الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي سيُعقد في تونس في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك رصد تنفيذ خطة العمل التي اعتُمدت خلال المرحلة الأولى من ذلك المؤتمر. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن يشارك بنشاط في المناقشة الجارية بشأن إدارة الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل الأمن، وذلك بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة ومع غرفة التجارة الدولية؛ وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تصميم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي تطوير قدرات التجارة الإلكترونية. كما ينبغي له أن يقوم بصياغة اقتراح لإنشاء نظام حقوق سحب خاصة لدعم صندوق التضامن العالمي للمساعدة في سد "الفجوة الرقمية"؛ وينبغي للأونكتاد إجراء بحوث في مجال السياسة العامة تشمل التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل المعلوماتية الأحيائية، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الأحيائية، بغية مساعدة البلدان النامية في صياغة السياسات ذات الصلة في هذه المجالات.

١٧- وفيما يتعلق بمسألة الاستثمار، قال إنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتدابير التي تساعد في توطين رأس المال الوطني. وبصدد مسألة النهج الإقليمية، دعا الأونكتاد إلى إعادة إرساء أنشطته التي تركز على المنطقة العربية تحديداً. وقال إن الشبكة الإقليمية العربية لفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة ستكون مستعدة للعمل مع الأونكتاد في ما يتعلق بالفقرات ٧٧-٨٠ من النص التفاوضي السابق للمؤتمر، وإن مؤسسة طلال أبو غزالة مستعدة للمشاركة في هذا العمل كشريك من القطاع الخاص. وفي الختام، أوضح أن توليد الثروة لا يترجَم تلقائياً إلى فوائد اجتماعية، ودعا الأونكتاد إلى معالجة البعد الاجتماعي في عمله المتعلق بالعولمة. وأشار إلى أنه يقدم إلى اللجنة التحضيرية وثيقة معلومات أساسية حول الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تسهم في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للأعمال التجارية في البلدان النامية من المنظور التجاري.

١٨- وتناول **السيد عبد السلام منصور، الرئيس والمدير العام للوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي**، مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية، وبخاصة التدابير التي يمكن للبلدان النامية أن تتخذها في مجال السياسة العامة من أجل زيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد. وأضاف قائلاً إنه يمكن أن يتبين من النظر في مثال تونس أن مثل هذه التدابير تشمل استهداف الاستثمار الطويل الأجل، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. ومن المهم أيضاً بناء قوة عمل ماهرة، وإجراء إصلاحات هيكلية من أجل الارتقاء بمستوى

الشـــركات الخاصة والإدارة العامة، وجعل الصادرات عنصراً رئيسياً من عناصر السياسة الاقتصادية. وشدد على أهمية اجـــتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الابتكارية وذات القيمة المضافة العالية كتدبير يرمي إلى تعزيز القدرة التنافســـية على المدى الطويل. ولهذه الغاية، ينبغي للبلدان إجراء دراسات لتقييم الأداء من أجل تحديد تلك القطاعات والقطاعات الفرعية التي تتمتع فيها بميزة نسبية ومن ثم اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لذلك.

١٩- وعرض **السيد برونو لينك، قسم العلاقات الاقتصادية والدوليـــة في شركة نستله (Nestl S.A.)**، متحدثاً باسم **غرفة التجارة الدولية**، تجربة غرفة التجارة الدولية في الإسهام في تنمية الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية في الـــبلدان النامية. وقال إنه يوجد لدى شركة نستله ٢٢٩ مصنعاً في أكثر من ٦٠ بلداً من البلدان النامية يقوم بعضها بتصدير منتجات تامة الصنع. وفي مجال نقل الدراية العملية، قال إن شركة نستله توفر خدمات التدريب أثـــناء العمل فضلاً عن دورات تدريبية خاصة. وفي بعض البلدان، تتيح الشركة للعاملين فرصة للارتقاء بمستوى مهـــاراتهم الأساسية. وفي ما يتعلق بمسألة شروط الاستثمار، أوضح أن هناك شروطاً معينة تتسم بالأهمية بالنسبة لشـــركة نســـتله: إمكانـــية اختيار ملكية أغلبية الأسهم والسيطرة الكاملة على إدارة الشركات المنتسبة المحلية؛ والحصول على تعويض كاف مقابل نقل التكنولوجيا (رسوم المساعدة التقنية والإتاوات)، وحرية تحويل الأرباح. وأوضـــح أنه بالنسبة لشركات الأغذية، يمثل توافر المواد الخام الزراعية وإمكانات تنميتها شرطاً هاماً من شروط الاستثمار. وأشار إلى أن البلدان الأصغر تواجه وضعاً غير موات لأن الشركات تتزع إلى الاستفادة من وفورات الإنـــتاج الكبير (وفورات الحجم)، وبالتالي فإن للتجارة الإقليمية أهميتها. ودعا إلى مواصلة المفاوضات في إطار مـــنظمة التجارة العالمية، مع التركيز على مسألة تحسين إمكانية وصول المنتجات الزراعية والصناعية من البلدان النامية إلى الأسواق، والحد من الإعانات المشوِّهة للتجارة، وإزالة الحواجز غير التعريفية.

المناقشة

٢٠- أعرب عدد من المتحدثين عن تأييدهم للاقتراح الذي يدعو إلى ضرورة اضطلاع الأونكتاد بدور ريادي في المناقشات العالمية بشأن "الفجوة الرقمية" وإدارة الإنترنت، وبخاصة على ضوء الخبرة الفنية الكبيرة التي تراكمت لدى الأونكتاد في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية. ورحب هؤلاء المتحدثون بالفرصة المـــتاحة لكي يعمل الأونكتاد على نحو وثيق مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة في ما يتصل بهذه القضايا وفي إطار التحضير للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٢١- وشدّد عدة متحدثين على أهمية الاستثمار المحلي، وحثّوا الأونكتاد على توجيه التفكير في هذا الاتجاه. وقيل إن من المهم تناول التدابير التي ينبغي للبلدان النامية اعتمادها لتشجيع واستيعاب رؤوس الأموال داخل هذه البلدان، فضلاً عـــن التدابير الخاصة بإعادة/تحويل الأموال إلى بلدان المنشأ. وأوضح عدد من المتحدثين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية توفر ما يصل إلى ٨٠ في المائة من فرص العمل، ومع ذلك فإنها تواجه حواجز متعددة. وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تحديد التدابير التي تساعد في تهيئة بيئة تمكينية للمشاريع الصغيرة والمتوســـطة الحجـــم، بما في ذلك استخدام التمويل البالغ الصغر الذي يُعتبر عنصراً رئيسياً في تنمية المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم في مراحل معينة هامة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل في عمله الأخذ بنهج يقوم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة، وأن يوفر محفلاً للحوار الجاري بين المشاريع الصغيرة والشركات الكبرى.

٢٢- وفيما يتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر، شدد عدة متحدثين على أهمية نوعية هذا الاستثمار، وحثوا الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في وضع سياسات محددة الأهداف تساعد في اجتذاب ذلك النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يجلب معه تكنولوجيات جديدة وأن يوفر فرص العمل. ولاحظ أحد المتحدثين أن العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية لم تنجح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم مما بذلته من جهود. وقال إنه ينبغي للأونكتاد وغيره من المنظمات مثل غرفة التجارة الدولية الاضطلاع بدور في تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً.

٢٣- وفي ما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، دعا عدة متحدثين الأونكتاد إلى إجراء بحوث في مجال السياسة العامة من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حيازة التكنولوجيا اللازمة لتعزيز قدرتها التنافسية. واقتُرح أن يتناول الأونكتاد قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة، وبخاصة في ما يتصل بنقل التكنولوجيا. وقال أحد المتحدثين إنه بالرغم من تناول مسألة نقل التكنولوجيا بصورة ضمنية في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فليست هناك ضوابط لفرض نقل التكنولوجيا بنفس الطريقة التي تُفرَض بها حقوق الملكية الفكرية. وينبغي للأونكتاد أن يدعو إلى إنشاء مثل هذه الضوابط.

٢٤- وشدد عدد من المتحدثين على الدور الأساسي للتعليم في بناء القدرات، وأشاروا إلى ضرورة تعاون الأونكتاد مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في هذا المجال. وقيل إنه ليس من الممكن تناول مسألة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عندما تفتقر البلدان إلى المعارف الأساسية. ورأى هؤلاء المتحدثون أن للتعليم العالي أهميته أيضاً في تعزيز القدرة التنافسية الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، أشير إلى أهمية إقامة الشراكات الجامعية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. وفي ما يتعلق بمسألة القوى العاملة الماهرة والاستثمار الأجنبي المباشر، أثار أحد المتحدثين مسألة كيفية ضمان تسخير التعليم لتلبية احتياجات التنمية. ورأى هذا المتحدث أن الوزارات الحكومية تتزع حالياً إلى العمل بمعزل عن بعضها البعض، ونتيجة لذلك فإن التعليم لا يكون دائماً وثيق الصلة بالاحتياجات الإنمائية. ولذلك ينبغي للحكومات أن تعتمد نهجاً متكاملاً في عملياتها.

٢٥- وشدد عدة متحدثين على أهمية إقامة الشراكات باعتبارها مسألة شاملة تتصل بالمواضيع الفرعية الأربعة جميعها. كما رحبوا بالاقتراح الذي يدعو إلى إعادة إقرار أنشطة الأونكتاد التي تركز على المنطقة العربية تحديداً.

٢٦- وأعرب المشتركون من المجتمع المدني عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل توسيع نطاق الحوار بين المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص في ما يتعلق بتنمية الطاقة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للبلدان النامية، وأعربوا عن أملهم في أن يتيح الأونكتاد الحادي عشر فرصاً ملموسة لمواصلة هذا الحوار. وفي هذا

السياق، اعتُبر أن الموضوعين الفرعيين الثاني والرابع مترابطان لأن التعاون الذي يشتمل على العديد من الجهات صاحبة المصـــلحة ضـــروري من أجل تحقيق أهداف التنمية. وأشير إلى أن الأونكتاد الحادي عشر ينبغي أن يوفر أيضاً محفلاً للخبراء الأكاديميين لكي يناقشوا قضايا بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، وإلى أن البلدان الأعضاء في الأونكتاد يمكن أن تساعد في تمويل مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأونكتاد الحادي عشر.

الموضوع الفرعي الثالث: ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

الكلمات

٢٧- أوضحت **السيدة أسكوفاريه أوليماتو تامبورا، النائبة السادسة لرئيس الجمعية الوطنية في مالي وممثلة الاتحـــاد البرلماني الدولي**، أن التجارة تشكل عاملاً هاماً في التنمية وفي الحد من الفقر. وقالت إن منظمة التجارة العالمية تسهم مساهمة هامة في هذا الصدد من خلال تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق وتوليد التجارة التي تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا. وأضافت قائلة إن تحقيق المكاسب الإنمائية من التجارة يتوقف على وجود بيـــئة منصفة في مجال التجارة الدولية تستند إلى اتفاقات متفاوَض عليها وإلى العمل المتعدد الأطراف. ومن أجل إقامة نظام منصف في مجال التجارة الدولية، من الضروري توفر عدد من العناصر: أولاً، ينبغي أن تتوصل البلدان النامية إلى فهم أفضل للمفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة، ذلك لأن المشاركة في هذه المفاوضات تتطلب معرفة متعمقة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقاتها. فمالي، على سبيل المثال، تشارك في المفاوضات، كما أن البرلمانيين يشـــاركون فيها على نحو متزايد، ولكن نشر المعلومات وإشاعة الوعي يظلان أولوية من الأولويات، إلى جانب المساعدة في بناء القدرات. ثانياً، ينبغي التفاوض على تنقيح الاتفاقات حيثما يكون ذلك لازماً وممكناً. ثالثاً، يجب ضـــمان وفاء البلدان بالتزاماتها. وأخيراً، ينبغي إنشاء نظام لتيسير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية ونقل التكنولوجيا. وينبغي للأونكتاد أن يسهم في معالجة بعض هذه القضايا الإنمائية الرئيسية.

٢٨- وثمة مسألتان تستحقان اهتماماً خاصاً، وهما مسألة الإصلاح الزراعي ومسألة إتاحة الحصول على الأدوية الأساسية. وفي ما يتعلق بالزراعة، ينبغي للبلدان المتقدمة التي تدعم قطاعاتها الزراعية أن تلتزم بإزالة تلك الإعانات بســـرعة، بما فيها تلك الإعانات التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمنتجي القطن فيهما. ومن الأهمية بمكان الاستجابة استجابة كافية لمبادرة القطن التي اتخذتها مالي وتشاد وبوركينا فاسو وبنن التي تشكل فيها صادرات القطن ما نسبته نحو ٣٠ في المائة من حصائل الصادرات؛ ومع ذلك، فإن إيرادات صادرات القطن من هذه البلدان قد انخفضت بنسبة ٣١ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ بسبب الإعانات الهائلة التي يحصل عليها منتجو القطن في البلدان المتقدمة. وفي ما يتعلق بمسألة الأدوية الأساسية لعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، أشير إلى أن الأدويـــة تصـــبح متاحة إذا أمكن تحمل أسعارها، وإذا كان هناك نظام فعال لتوفير الرعاية الصحية، وإذا كان التمويل متاحاً لأنشطة البحث والتطوير. فمرض الإيدز لا يهدد الصحة العامة فحسب بل إنه يزيد من تفاقم الفقر، وقد أخذ يتحول بسرعة إلى كارثة تصيب التنمية. وأشير إلى أن مختبرات المنتجات الصيدلانية لا ينبغي أن توفر فقط

أدوية منخفضة التكلفة مضادة للفيروسات القهقرية في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء المنكوبة بمرض الإيدز، بل ينبغي أن توفر أيضاً أدوية لعلاج المصابين بأمراض غير معدية مثل السرطان والسكري والربو. ويلزم تعزيز نظم الصحة العامة وتشجيع الأطباء المدرَّبين الذين يهاجرون إلى البلدان المتقدمة على العودة إلى بلدانهم الأم. ويجب إنشاء نظام مرن لإصدار تراخيص/عقود العمل لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات من أجل إتاحة حرية تنقل الموظفين الطبيين المدرَّبين في كل مكان في العالم، ويمكن الاضطلاع بذلك على نحو فعال في سياق طريقة التوريد الرابعة ضمن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وذلك فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب.

٢٩- وقالت **السيدة دانييلا بيريز غافيديا، ممثلة مركز الاهتمام**، التي تحدثت باسم **الشبكة الدولية المعنية بالتجارة والمساواة بين الجنسين ومنظمة كاريتاس/التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن**، إن للتجارة الدولية أهميتها بالنسبة للتنمية، إذ إنها يمكن أن تعزز جهود القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحق في الغذاء وفي الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وفي ما يتعلق بالنص التفاوضي السابق للمؤتمر (TD(X1)/PC/3)، رحبت بإدراج الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي منذ أمد بعيد، ومنها مثلاً أنه لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تحقق التنمية المستدامة، وأن الأخذ بنهج "النموذج الوحيد الذي يصلح لجميع الحالات" إزاء عملية رسم السياسة العامة في مجالي التجارة والاستثمار ليس مفيداً في الاستجابة لظروف كل بلد من البلدان، وأن على البلدان النامية أن تتحمل في حالات كثيرة تكاليف التكيف الهائلة. وأضافت قائلة إن النص التفاوضي السابق للمؤتمر يشير بصفة خاصة إلى البعد المتعلق بنوع الجنس، ولكنه يلزم بذل قدر أكبر من الجهود الموضوعية من أجل التوصل إلى فهم كامل لمختلف الصلات التي تربط بين البعد المتعلق بنوع الجنس والتجارة. وقالت إن ما يترتب على عملية العولمة وتحرير التجارة من آثار من حيث المساواة بين الجنسين هو أمر يستحق اهتماماً خاصاً لأن هذه العوامل كثيراً ما تسهم في حدوث تفاوتات بين الرجال والنساء في المجتمع من حيث إمكانية الحصول على الموارد وممارسة السلطة واتخاذ القرارات.

٣٠- وتابعت قائلة إن النص ينبغي أن يشتمل على أحكام تتعلق بحماية صغار المزارعين، بما في ذلك استبعاد محاصيل الأمن الغذائي من الالتزامات المتعلقة بخفض التعريفات الجمركية (الفقرة ٨١)؛ والحاجة إلى توضيح ماهية الخدمات الأساسية (الفقرة ٨٣)؛ وتحديد أولويات المعاملة الخاصة والتفاضلية وتعزيز هذه المعاملة بما يتجاوز فترات التمديد المحددة بالنسبة للبلدان النامية (الفقرة ٨٦)؛ ومعالجة القيود القائمة في جانب العرض في أقل البلدان نمواً (الفقرة ٨٧)؛ وضرورة قيام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وليس البلدان النامية فحسب، بإعطاء الأولوية للحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين (الفقرة ٩٦)؛ ودعم الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في بناء القدرة التصديرية (الفقرة ١٠١)؛ وتعزيز البعد الإنمائي في عملية وضع القواعد بشأن الملكية الفكرية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (الفقرة ١٠٧)؛ وتحليل الترابط بين التجارة ودور المرأة (الفقرة ١١١).

٣١- وقال **السيد ناغيش كومار، المدير العام لشبكة البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية**، إن إمكانيات التنمية في البلدان النامية تتأثر سلباً من جراء تزايد أوجه التنافر في النظام التجاري

العالمي الحالي وعملية صنع القرارات التي توجه هذا النظام. وأضاف قائلاً إن البلدان النامية قد قطعت الكثير من التزامات التحرير في إطار جولة أورغواي في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والتجارة في الخدمات، وذلك مقابل وعد بزيادة إمكانية وصولها إلى الأسواق في البلدان المتقدمة في مجالات الزراعة والمنسوجات والملابس، وحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين، وهو وعد لم يتم الوفاء به. وقال إن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة قد أسفرا عن تحويلات كبيرة للدخل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وعن تضييق حيز التحرك على صعيد السياسة العامة ومرونة التنفيذ اللذين توجد حاجة ماسة إليهما – وهما شرطان مسبقان رئيسيان لضمان الاستفادة الكاملة من مكاسب التنمية وتوزيع هذه المكاسب توزيعاً منصفاً واستخدامها بكفاءة. وأوضح أن الفرص التجارية والإنمائية في البلدان النامية تُعوَّق من جراء استمرار المحافظة على المستويات العالية لتدابير الدعم المحلي وإعانات التصدير في البلدان المتقدمة، والذرى التعريفية والتصاعد التعريفي؛ وتحويل الرسوم غير الجمركية إلى رسوم جمركية؛ وتزايد الالتزامات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق؛ وانتشار وتكاثر المعايير البيئية ومعايير السلامة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن عملية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية ليست متناسقة. وهذا يتجلى في عملية تحضير مشاريع النصوص الوزارية لمؤتمر كانكون التي حاولت بصورة منهجية ألا تتناول سوى المقترحات والآراء التي تقدمت بها بلدان مجموعة الأربعة.

٣٢- وأضاف قائلاً إن انهيار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون والمأزق المستمر في المفاوضات يثيران تساؤلات حول مدى إمكانية استمرار النظام بشكله الحالي. ومن الضروري إصلاح النظام التجاري الدولي وعملية صنع القرارات في منظمة التجارة العالمية من أجل استعادة الثقة الشعبية في هذا النظام وجعله أكثر ملاءمة للتنمية وأكثر إنصافاً وتوازناً. وقال إن الأونكتاد الحادي عشر يتيح فرصة للمجتمع الدولي لتحديد عناصر مثل هذا الإصلاح. ويشتمل جدول أعمال الإصلاح على تعيين لجنة مستقلة لاستعراض التأثير الإنمائي لجولتي أوروغواي والدوحة قبل المضي قُدماً في إصلاح عملية صنع القرارات في منظمة التجارة العالمية بغية جعلها عملية أكثر ديمقراطية وقائمة على المشاركة وشاملة للجميع ومفتوحة وشفافة؛ وجعل أمانة منظمة التجارة العالمية عريضة القاعدة وتمثيلية؛ وإنشاء آلية مراقبة خاصة بالبلدان النامية لمساعدتها فيما يتصل بقضايا الامتثال والتماس الإنصاف ضمن الإطار القائم، بوسائل منها مثلاً تسوية المنازعات؛ وتوفير وتعزيز المساعدة التقنية والقانونية والمالية لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك من خلال البرنامج المتكامل المشترك لتقديم لمساعدة التقنية والصندوق الاستئماني لجدول أعمال الدوحة الإنمائي؛ وصياغة واعتماد استراتيجية من أجل "التعاون الثلاثي الأطراف بين بلدان الجنوب" تشتمل على التعاون فيما بين البلدان النامية بدعم من وكالة متعددة الأطراف أو بلد من البلدان المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في اتخاذ تدابير استباقية من قبل البلدان النامية بدعم من الأونكتاد وذلك فيما يتعلق بالاتفاقات الإطارية المقترحة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، ونقل التكنولوجيا، وحركة الأشخاص الطبيعيين، والإلغاء التدريجي للإعانات وحوافز الاستثمار من قبل البلدان المتقدمة؛ واستخدام مجموعات السكان النشطة اقتصادياً والتي تعتمد على الزراعة كمعيار في الأحكام المتعلقة بالمعاملة

الخاصة والتفاضلية؛ وإنشاء نظام خاص لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٣٣- وقال **السيد نافين داهال، مدير البحوث في منظمة جنوب آسيا لمراقبة التجارة والاقتصاد والبيئة**، إن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي عملية طويلة وشاقة ومرهقة من الناحية الإجرائية وتتطلب بذل جهود مضنية، وبخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وأوضح أن تجربة كل من كمبوديا ونيبال وفانواتو تشهد على صحة ذلك. وتتفاقم هذه المشكلة من جراء الغموض الذي يكتنف المادة الثانية عشرة من اتفاق مراكش، حيث لا توجد إرشادات إجرائية فيما يتعلق بالتفاوض حول شروط الانضمام. وقال إن البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تسعى للحصول على تنازلات إضافية ولأن تفرض على أقل البلدان نمواً الساعية إلى الانضمام شروطاً إضافية تتجاوز نطاق متطلبات منظمة التجارة العالمية. ونتيجة ذلك هي أن نيبال وكمبوديا هما البلدان الوحيدان من بين أقل البلدان نمواً اللذان قُبلا كعضوين في منظمة التجارة العالمية من خلال عملية الانضمام إلى المنظمة منذ إنشائها.

٣٤- ولكي يقوم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتبسيط عملية انضمام أقل البلدان نمواً والتعجيل بها عملياً، ينبغي استيفاء عدد من الشروط. إذ ينبغي تفسير المادة الثانية عشرة من اتفاق مراكش من خلال اعتماد مبادئ توجيهية واضحة تفصل فيها معايير شفافة خاصة بالانضمام وتتضمن أحكاماً محددة خاصة بأقل البلدان نمواً؛ وينبغي ألا يطلب من أقل البلدان نمواً سوى قطع التزامات تتناسب مع مستوى تنميتها الاقتصادية وقدراتها واحتياجاتها التجارية والمالية؛ وينبغي ألا تكون أقل البلدان نمواً مطالبة بعقد التزامات تتجاوز تلك التي عقدها الأعضاء من أقل البلدان نمواً ممن شاركوا في تأسيس منظمة التجارة العالمية؛ وينبغي تطبيق أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية على جميع أقل البلدان نمواً اعتباراً من تاريخ بدء سريان بروتوكول الانضمام الخاص بكل منها؛ ويجب جعل المعاملة الخاصة والتفاضلية إلزامية وإخضاعها لآلية تسوية المنازعات؛ وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها؛ وينبغي ألا تكون أقل البلدان نمواً مطالبة بعقد التزامات بشأن الإعانات والتعريفات الجمركية في قطاع الزراعة؛ وينبغي أن تتاح لهذه البلدان إمكانية اللجوء إلى آلية وقائية مبسطة.

٣٥- وقالت **السيدة جانيس غودسُن فويردي، الرئيسة ومنسقة الشبكة المعنية بقضايا نوع الجنس والتجارة في الائتلاف الدولي للعمل الإنمائي**، متحدثة باسم الائتلاف وكذلك باسم منظمة المرأة والتنمية في الدانمرك (KULU - Denmark)، إن الأونكتاد الحادي عشر يمكن أن يقدم مساهمة استراتيجية في مجال التجارة الدولية والتنمية في أعقاب النكسة التي مني بها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون، تماماً مثلما فعل الأونكتاد العاشر في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل. وقالت إن من الأهمية بمكان، في هذا الوقت الذي تحل فيه ذكرى مرور ٤٠ سنة على إنشاء الأونكتاد، أن يركز عمل الأونكتاد على السعي إلى إقامة نظام عادل للتجارة والتنمية تدمج فيه قضايا الإنصاف الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وأضافت قائلة إنه ينبغي تعزيز الأنشطة القيّمة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التحليل وبناء توافق الآراء، كما

ينبغي تعزيز عمله المتعلق برصد وتقييم الآثار المترتبة على السياسات التجارية. وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور فاعل في مجال صياغة وتطوير السياسات التجارية. وفيما يتعلق بالنص التفاوضي السابق للمؤتمر (TD(XI)/PC/3)، قالت إنه من المهم ضمان تحقيق "مكاسب إنمائية تراعي نوع الجنس" من خلال النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية حسبما هو مشار إليه في الفقرة ٩٦. ولهذه الغاية، ينبغي تنفيذ عمليات تقييم تراعي نوع الجنس فيما يتصل بالآثار الاجتماعية – الاقتصادية للسياسات التجارية، بما في ذلك كأداة تدمج في صلب الورقات الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر. وتابعت قائلة إن للأونكتاد دوراً رائداً يؤديه في هذا الصدد بوصفه المنظمة التي تتولى إدارة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بقضايا نوع الجنس والتجارة. وينبغي أن يشتمل نشاط فرقة العمل هذه على تشجيع التعاون المنتظم بين المجتمع المدني والمسؤولين عن رسم السياسات العامة، وتشجيع استخدام التحليلات القائمة على نوع الجنس وقضايا المساواة بين الجنسين في المفاوضات التجارية، وزيادة مشاركة المرأة في المفاوضات التجارية. ومن المهم أيضاً تحقيق الاتساق بين السياسات التجارية والسياسات المالية لأن كلا هذين النوعين من السياسات يمكن أن يعززا أو أن يعوقا التنمية. وفي الختام، قالت إن برنامج عمل الأونكتاد ينبغي أن يولي للمعاملة الخاصة والتفاضلية المزيد من الاهتمام كما ينبغي أن يشجع التعامل مع هذه المسألة بطريقة تكون ملموسة وعملية بدرجة أكبر في إطار برنامج عمل الدوحة.

٣٦- وقال **السيد أنطوان براوند، الأستاذ بالمعهد العالي لدراسات التنمية**، إن من المهم تعزيز دور الأونكتاد بوصفه المنظمة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المرتبطة بها. وأشار إلى أنه قد حدث تراجع مؤسف في تأثير الأونكتاد منذ أزمات الديون التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥. وأضاف قائلاً إنه يجب عكس هذا الاتجاه في الأونكتاد الحادي عشر. إلا أن النص التفاوضي السابق للمؤتمر (TD(XI)/PC/3) يتناول دور الأونكتاد بعبارات غامضة ولذلك تنبغي إعادة صياغته. وقد كان للأونكتاد تأثير إيجابي على النظام التجاري العالمي، حيث استحدث مفاهيم وأدوات مبتكرة مثل مبدأ عدم المعاملة بالمثل، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية. إلا أن أدوات التنمية هذه لم تستغل استغلالاً كافياً بسبب بطء وتيرة تنفيذها من قبل البلدان. ويجب وضع التجارة العالمية، على نحو متزايد، في خدمة التنمية. ومن شأن إغفال المصالح الإنمائية أن يعوق مفاوضات الدوحة حسبما تجلى في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون. وينبغي للأونكتاد أن يتناول تلك القضايا التي لا يمكن للأعضاء التوصل إلى توافق آراء بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية، وأن يعمل على تحسين البيئة التفاوضية. وينبغي الاضطلاع بالمزيد من التحليلات المتعمقة وكذلك إجراء مفاوضات، إذا كان ذلك ضرورياً، بشأن استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية.

المناقشة

٣٧- قال عدد من المشتركين إنه ينبغي تعزيز دور الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية وأن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بولاية واسعة، أي ولاية لا تقتصر على تقديم المساعدة التقنية أو على مجالات محدودة. وينبغي أن تحصل

البلدان النامية وتحافظ على قدر من حرية التحرك على صعيد السياسة العامة يتيح لها تنفيذ القواعد وإجراء عملية التحرير بوتيرة وطريقة تخدمان احتياجاتها الإنمائية. ويلزم تأمين اتساق السياسات العامة ضمن الدول وبين الدول والمؤسسات الإنمائية. وأشير إلى أن التنمية المستدامة هي هدف مشترك للبلدان النامية والمتقدمة على السواء.

٣٨- وقيل إن طريقة التوريد الرابعة والهجرة يمكن أن تشكلا مصدرين هامين لتحقيق المكاسب الإنمائية من خلال التجارة. إلا أن لهما أيضاً آثاراً سلبية، وبخاصة من خلال إضعاف النساء. فالنساء اللواتي ينتقلن إلى الخارج من أجل توريد الخدمات كثيراً ما يعانين من التمييز وإساءة المعاملة. كما أن النساء اللواتي يبقين في منازلهن عندما ينتقل أزواجهن إلى الخارج من أجل توريد الخدمات يعانين من سوء المعاملة أيضاً ويتحملن المسؤولية الكاملة عن رعاية أطفالهن وأسرهن، ويعتمدن على أزواجهن لتزويدهن بالمال. ولذلك فإن مسألة التعامل مع حركة اليد العاملة ينبغي أن تبحث وتعالج من منظور كل من المكاسب (أو الربح) والآثار السلبية المحتملة، وبخاصة على النساء.

٣٩- وينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يعيد تأكيد الحاجة إلى الاضطلاع بمزيد من العمل والتحليلات بشأن قضايا السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة آليات تثبيت الأسعار التي يحصل عليها المزارعون. ويمكن استخلاص دروس من دراسات الحالات العملية والممارسات البديلة، مثل الممارسات التجارية المنصفة والتمويل البالغ الصغر.

٤٠- وأشير إلى أنه ينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يشدد على أهمية سياسة المنافسة في ضمان تحقيق الفوائد الناشئة عن تحرير التجارة. وبينما انصب تشديد المناقشات والمقترحات المتعلقة بالأونكتاد الحادي عشر على جانب العرض في النشاط الاقتصادي، فإن الاقتصادات السوقية لا يمكن أن تزدهر من خلال العرض وحده. ومن الضروري التشديد بقوة على عمل الأونكتاد المتعلق بإنشاء أسواق منصفة وشفافة في البلدان النامية والمتقدمة. وهناك عنصران رئيسيان لتحقيق هذه الغاية، وهما سياسة حماية المستهلك وسياسة المنافسة. فهناك بلدان عديدة لا توجد فيها بعد تشريعات خاصة بحماية المستهلك والمنافسة. كما أن لتنظيم المنافسة بُعداً دولياً قوياً، وكثيراً ما يكون تأثير الكارتلات الدولية شديداً بصفة خاصة على البلدان النامية. ومن غير المحتمل أن تتم في المستقبل القريب معالجة مشكلة الكارتلات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية. ولذلك فإن الأونكتاد يعتبر المحفل العملي إلى أقصى حد للاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال.

الموضوع الفرعي الرابع: الشراكة من أجل التنمية

العروض

٤١- قال **السيد غيدو غلانيا، ممثل إتحاد الصناعات الألمانية**، متحدثاً أيضاً باسم **اتحاد النقابات الصناعية ونقابات أصحاب العمل في أوروبا**، إن مؤسسات الأعمال الأوروبية هي شريكة من أجل التنمية، وإن الشركات تقوم، من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، بتوفير فرص العمل ونقل المعرفة التكنولوجية والدراية في مجال

الأعمال التجارية. وأضاف قائلاً إن الشراكات بين الشركات التجارية ومؤسسات التعاون الإنمائي تشكل دعامة جديدة تبشر بالخير بالنسبة للتعاون الإنمائي.

٤٢- وتابع قائلاً إن كل بلد من البلدان يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن أن تكون هناك أية مغالاة في التشديد على دور استراتيجيات التنمية الوطنية، وبخاصة الحكم الرشيد. ولا يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدوره إلا عندما يضطلع المسؤولون عن رسم السياسات العامة بمسؤولياتهم وعندما يلتزمون بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحكم الرشيد. ويعتبر توفر مناخ ملائم للأعمال التجارية أمراً أساسياً بالنسبة للتنمية. وقد أثبتت دراسات البنك الدولي أن التشدد في تطبيق اللوائح التنظيمية والممارسات البيروقراطية في العديد من البلدان النامية تشكل عائقاً هاماً أمام تحقيق النمو والتخفيف من وطأة الفقر. وشدد على الدور الهدام للفساد الذي يشكل في العديد من البلدان النامية عائقاً رئيسياً أمام التخفيف من وطأة الفقر. وتابع قائلاً إنه بعد فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الذي عُقد في كانكون، يمكن للأونكتاد الحادي عشر أن يوفر فرصة لتشجيع إقامة حوار جديد بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، لأنه يشكل محفلاً يهدف إلى تعزيز فهم التجارة والتنمية كمحرك للتقدم الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر. وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية القيام بإزالة الحواجز التعريفية من أجل تيسير التجارة بين بلدان الجنوب وكذلك بين الشمال والجنوب. وتعتبر الحواجز غير التعريفية مضرة بصفة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالشركات العاملة في البلدان النامية. وينبغي استخدام جولة الدوحة من أجل تعزيز تطبيق المعايير الدولية التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً حاسماً في تشجيع هذا النقاش. وأشار إلى أن تيسير التجارة يتيح فرصة هامة لتحسين القدرة التنافسية التصديرية، وأنه ينبغي الشروع في مفاوضات حول هذه المسألة. وشدد على الحاجة إلى المساعدة التقنية التكميلية. وقال إن للمعاملة الخاصة والتفاضلية أهميتها ولكن المناقشات المتعلقة بهذه المعاملة ينبغي ألا يساء استخدامها من أجل إعفاء البلدان النامية من الالتزامات التي يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية إنمائية سليمة، مثل تحديث الجمارك والمشتريات الحكومية التي تتسم بالشفافية.

٤٣- واقترح **السيد فرانسوا ميرسييه، من مؤسسة "الخبز للجميع"**، إقامة شراكة جديدة من أجل تأمين الاستقرار المالي وجذب الاستثمار. وأوضح أن الأزمات المالية التي حدثت مؤخراً قد أثرت تأثيراً غير متناسب على البلدان الفقيرة من حيث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف قائلاً إن ثمة ترابطاً بين هذه الأزمات والتحرير المالي، وإن من شأن الشراكة الجديدة المقترحة أن تعزز الاستقرار المالي. والهدف من ذلك هو إجراء البحوث وإقامة حوار بشأن إصلاح النظام المالي الدولي بغية الحد من التقلبات المالية. ولهذه الغاية، ينبغي تقديم الدعم للاستثمار الأجنبي المباشر المنتج وللتدابير الوقائية مثل فرض ضريبة على المعاملات النقدية وإتاحة قدر أكبر من الاستقلال لذاتي للبلدان النامية في التحكم بالتدفقات الرأسمالية. وينبغي للقطاع المالي الخاص في البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن يشترك في هذه الشراكة وأن يتحمل مسؤولية مشتركة في تنمية الأسواق الناشئة.

٤٤- وقال **السيد طلال أبو غزالة، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في مؤسسة طلال أبو غزالة، ونائب رئيس فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة**، إن الشراكات التي سيتم إطلاقها في الأونكتاد الحادي عشر فيما يتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية ستشتمل على أمثلة عملية على التطبيقات التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشتمل هذه التطبيقات على أنشطة ترمي إلى تمكين البلدان النامية من الاستفادة الكاملة من البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر؛ ومبادرة السياحة الإلكترونية التي ترمي إلى تزويد لبلدان بالوسائل التقنية اللازمة لترويج وتسويق وبيع خدماتها السياحية إلكترونياً؛ والأنشطة الرامية إلى تحسين إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل والتمويل الإلكتروني، ولا سيما فيما يتعلق برأس المال العامل القصير الأجل والمتطلبات التجارية؛ وبرنامج لتحديد مجموعة من مؤشرات القياس الإلكتروني ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأساسية (المقارنة) التي يمكن تجميعها من قبل جميع البلدان؛ ومشاركة الأونكتاد في الشبكة العالمية لموارد السياسة الإلكترونية. وقال إن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي في حد ذاتها مثال ممتاز على نهج يقوم على الشراكة إزاء نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية.